

# HRI

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.37  
2 February 1994  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



اللجنة المؤقتة

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

الفلبين

[٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣]

(A) GE.94-15453

## أولا - الأرض والسكان

- ١- الفلبين عبارة عن أرخبيل مكوّن من أكثر من ١٠٠ ٧ جزيرة وجزيرة تقع على بعد ٩٦٦ كيلومترا من الساحل الجنوبي لقارة آسيا. وهي واقعة قرب خط الاستواء. ويحدها من الغرب والشمال بحر الصين الجنوبي؛ ومن الشرق المحيط الهادئ؛ ومن الجنوب المياه الساحلية لبورنيو. وتبلغ مساحة الأرض الإجمالية حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وتمتد ٤٦٠ ١٧ كيلومترا من الشمال إلى الجنوب. وتبلغ مساحة المياه الإقليمية ٢,٢ مليون كيلومتر مربع. ويبلغ مجموع خطها الساحلي، وهو الأطول في العالم، ٢٤ ٦٠٠ كيلومتر.
- ٢- وللبلد ثلاث مجموعات جزرية رئيسية : لوزون، وفيساياس، ومينداناو. وهو مقسّم إلى ١٥ منطقة إدارية تشمل ٧٦ مقاطعة، و٦١ مدينة، و١ ٥٤٣ بلدية، و ٤١ ٨٧٦ قرية.
- ٣- والبلد معرّض للكوارث الطبيعية. فهو يقع داخل الحزام الإهتزازي للمحيط الهادئ. وفيه ٢١ بركانا نشطا. ويصيبه سنويا ما متوسطه ١٩ إعصارا إستوائيا.
- ٤- والإنسان الفلبيني هو من السلالة العرقية الملايية. والثقافة الأصلية عبارة عن مزيج من التأثيرات الملايية، والصينية، واليابانية، والعربية، والأسبانية، والأمريكية.
- ٥- وتوجد ١١٠ مجموعات لغوية - عرقية في البلد تتكلم على الأقل ٧٠ لغة مسجلة. وهناك ثمانى لغات رئيسية، ولغتا العمل الرسميتان هما اللغة الفلبينية، وهي اللغة الوطنية، واللغة الانكليزية.
- ٦- وخمسة وثمانون في المائة من الفلبينيين مسيحيون، وأغليبتهم العظمى من الروم الكاثوليك. وأكثر من ١٠ في المائة بقليل من السكان يدينون بالإسلام، والباقيون ينتمون إلى طوائف وشيع أخرى.
- ٧- ويأتي ترتيب الفلبين، من حيث عدد السكان الأكبر في العالم، في الدرجة الرابعة عشرة. وبناء على تعداد السكان لعام ١٩٩٠، كان عدد الفلبينيين ٦٠,٦٨ مليونا. ولقد زاد عدد السكان على مدى السنوات العشر الماضية بمعدل متوسط سنوي قدره ٢,٣ في المائة تقريبا. وفي عام ١٩٩٠، كانت نسبة ٤٧,٢ في المائة تقريبا من السكان (٢٨,٩ مليونا) عبارة عن أطفال سنهم أقل من ١٨ سنة.
- ٨- والكثافة السكانية هي ٢٠٢ من الأشخاص في كل كيلومتر مربع. ويحتشد نصف السكان تقريبا في المراكز الحضرية. وهناك جيوب فقر في المدن الرئيسية. ويشكل سكان الأحياء الفقيرة الحضرية

ومن يحتلون الأراضي بوضع اليد عليها في المدن ١٧ في المائة من مجموع السكان و ٤٠ في المائة من السكان الحضريين.

٩- ويقوم اقتصاد البلد على أساس الزراعة والصناعة الخفيفة. والمنتجات الزراعية الرئيسية فيه هي الأرز، والحبوب، وجوز الهند، والأناناس، والسكر. وموارده المعدنية الغنية، التي تضم النحاس، والكوبالت، والنيكل، والفضة، والحديد، والذهب، هي مصادر رئيسية للعملات الأجنبية. وتشمل منتجاته الصناعية الرئيسية الأطعمة المجهزة، والمنسوجات، والملابس، ومنتجات الغابات، والمعدات المنزلية. وتشكل تربية الحيوانات والنباتات المائية، والثياب، والدوائر الكهربائية الدقيقة، وشبه الموصلات، والأثاث المصنوع من الروطنان، ومواد أخرى أصلية مصادر رئيسية لإيرادات التصدير.

١٠- وقد شهد عقد الثمانينات تعرّض اقتصاد الفلبين للعديد من الصدمات وحالات التكيّف. وفي الوقت الذي تمت فيه صياغة خطة التنمية المتوسطة الأجل للفلبين، ١٩٨٧ - ١٩٩٢، كان البلد يعاني من أسوأ أزمة في ميزان المدفوعات مرّ بها في تاريخه لما بعد الحرب. ولذلك، كان الإهتمام الرئيسي للخطة هو النهوض بإقتصاد الفلبيني. وكان الإنتعاش الإقتصادي مركز الإهتمام العاجل، بينما كانت التنمية المستدامة الهدف الرئيسي في الأجل المتوسط. وقد تم تصوّر استراتيجية موجهة نحو التوظيف على أساس الطلب وقائمة على أساس ريفي باعتبارها الأساس للنمو المستدام.

١١- وعن طريق الخطة، بلغ معدل النمو السنوي للنتاج القومي الإجمالي ٧,٢ في المائة في عام ١٩٨٨. ولكن النمو تباطأ في السنوات التالية من الخطة بحيث هبط إلى ٠,٦ - في المائة في عام ١٩٩٢. فقد حالت عوامل خارجية غير متوقعة وأوجه ضعف في الإقتصاد دون استدامة النمو الإقتصادي على مستوى مرتفع. وهذه تضمنت النمو البطيء في البلدان الصناعية، وحرب الخليج، والإختناقات الهيكلية الداخلية. وفاقم من الحالة حدوث كوارث طبيعية خطيرة.

١٢- وقد أبرزت تجربة السنوات الست الماضية الحاجة إلى تعزيز قدرة الإقتصاد على الصمود أمام الصدمات الخارجية والداخلية وحالات عدم التيقن على السواء.

١٣- وعلى الرغم من المشاكل التي تمت مواجهتها على الجبهة الإقتصادية، سعت الحكومة إلى مواصلة جهودها في مجال التنمية الإجتماعية. فزادت النسبة المخصصة للخدمات الإجتماعية في الميزانية الوطنية من ١٧,٧ في المائة عام ١٩٨٧ إلى ٢١,٨ في المائة عام ١٩٩١. ومُنح التعليم أولوية عليا بتخصيص ١٢,٠ في المائة من الميزانية الوطنية لهذا القطاع في عام ١٩٩١.

١٤- وتوفر الحكومة الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة، والتغذية، والتعليم، والإسكان، والإمداد بالمياه الصالحة للشرب، والمرافق الصحية. والخدمات الأساسية للأطفال هي محل اهتمام خاص. وتتخذ الحكومة خطوات محددة للتصدي لشؤون التنمية البشرية على نحو متكامل، من خلال صياغة إطار للتنمية الاجتماعية يسترشد به تخطيط وبرمجة الأنشطة المتصلة بالتنمية البشرية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨. ويأخذ الإطار في الاعتبار العوامل الديموغرافية، والإقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي تؤثر في الوصول إلى كامل التنمية البشرية في الفلبين.

١٥ - وبدءاً من عام ١٩٨٦، ركزت الحكومة بمزيد من الوضوح على تخفيف حدة الفقر كهدف لجهود التنمية الوطنية. وفي عام ١٩٨٨، كان مدى حدوث الفقر لدى الأسر الفلبينية ٥٥,٢ في المائة، أي أقل مما كان في عام ١٩٨٥ بثلاث نقاط مئوية.

١٦- وأنشأت الحكومة لجنة لمكافحة الفقر كنهج من النهج الرامية إلى تخفيف حدة الفقر ومساعدة الناس. وتم تحديد هدف خفض مدى حدوث الفقر إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٨.

### ثانياً - الهيكل السياسي العام

١٧- الفلبين دولة ديمقراطية وجمهورية. وتكمن السيادة في الشعب الذي تبتثق منه كل السلطات. وفي عام ١٩٨٧، صدق الشعب على دستور جديد.

١٨- وللفلبين شكل رئاسي للحكم. فالسلطة التنفيذية مخولة للرئيس الذي هو رئيس الدولة أيضاً. ويشتمل الفرع التنفيذي على ٢١ ادارة تنفيذية.

١٩- والسلطة التشريعية مخولة لكونغرس الفلبين الذي يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب. الأول يتألف من ٢٤ شيخاً، والثاني مما لا يزيد على ٢٠٠ عضو يتم انتخابهم من دوائر تشريعية مقسمة بين المقاطعات والمدن ومنطقة حاضرة مانيلا بحسب عدد السكان في كل منها. وينص الدستور على أن يقوم رئيس جمهورية الفلبين بتعيين ممثلين في مجلس النواب يمثلون قطاعات العمل، والفلاحة، وفقراء الحضر، والمجتمعات الثقافية الأصلية، والنساء، والشباب، وغيرها من القطاعات على نحو ما قد ينص عليه القانون، باستثناء القطاعات الدينية.

٢٠- والسلطة القضائية مخوَّلة للمحكمة العليا ولغيرها من المحاكم على نحو ما قد ينص عليه القانون. ويضم النظام القضائي في الفلبين محكمة الاستئناف، ومحاكم الموضوع الإقليمية، ومحاكم الموضوع البلدية، ومحاكم الموضوع الدائرية البلدية.

٢١- وعلى المستوى دون الوطني، تتولى الإدارة المحلية وحدات حكم محلي مختصة في كل منطقة إدارية، أي المقاطعة، والمدينة، والبلدية، والقرية. وتتألف كل هيئة للحكم المحلي من موظفين منتخبين ومعيينين على السواء.

٢٢- وقد تعزز الهيكل الديمقراطي والعملية الديمقراطية عن طريق النص الدستوري الذي يقضي بأن تضمن الدولة الاستقلال الذاتي لوحدات الحكم المحلي. وفي عام ١٩٩١، سُنَّ قانون جديد للحكم المحلي وفاء بالنص الدستوري القاضي بأن يسن الكونغرس قانوناً للحكم المحلي ينص على وجود هيكل حكم محلي سريع الإستجابة ومسؤول على نحو أكبر. وبموجب هذا القانون، آلت المسؤولية عن تقديم الخدمات الأساسية في مجالات الزراعة، والصحة، والرعاية الإجتماعية، والتنمية، والأشغال العامة، والبيئة، والموارد الطبيعية، إلى وحدات الحكم المحلي.

### ثالثاً - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

٢٣- تقدّر الدولة كرامة كل إنسان وتكفل كامل الإحترام لحقوق الإنسان. وهذه إحدى سياسات الدولة المتجسدة في الدستور. فشرعة الحقوق تحظر على وجه التحديد استخدام التعذيب، أو الإكراه، أو التهديد، أو التخويف، أو أية طريقة أخرى تفسد حرية الإرادة لدى الشخص الذي يُجرى معه التحقيق المتصل بارتكاب جريمة.

٢٤- وأحد الفروق الأساسية بين دستور عام ١٩٧٣ ودستور عام ١٩٨٧ هو إدراج مادة في الدستور الأخير عن العدالة الإجتماعية وحقوق الإنسان. فبمقتضى هذا النص، يتعين على الكونغرس أن يولي أعلى أولوية لسن تدابير تحمي وتعزز حق كل الناس في الكرامة الإنسانية، وتخفف التفاوت الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، وتقضي على عدم الإنصاف الثقافي عن طريق التوزيع العادل للثروة والسلطة السياسية للصالح العام.

٢٥- وقبل دستور عام ١٩٨٧، سُنَّ عدد من القوانين التي تحمي حقوق الإنسان. وفي مقدمتها القانون المدني للفلبين، وقانون العقوبات المنقح للفلبين، وقانون العمل للفلبين، وقانون رعاية الأطفال والشباب.

٢٦- فالقانون المدني ينظم العلاقات الخاصة لأعضاء المجتمع المدني، ويحدد حقوقهم والتزاماتهم المتعلقة بالأشخاص والأشياء والتصرفات المدنية. وبمقتضى أحكامه، ينبغي لكل شخص، في ممارسته لحقوقه وأدائه لواجباته، أن يتصرف بعدالة، وأن يعطى كل شخص حقه، وأن يراعي الأمانة وحسن النية. كما يرتب هذا القانون المسؤولية عن الأضرار على أي موظف عام أو مستخدم عام أو أي شخص عادي يقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بعرقلة أو إحباط أو انتهاك أي من حقوق أو حريات شخص آخر وارد سردها فيه أو يقوم، بأية طريقة، بإعاقتها أو بالانتقاص منها.

٢٧- ويعاقب قانون العقوبات المنقح على انتهاكات حقوق الإنسان مثل: الإحتجاز التعسفي، والتأخير في الإفراج وفي تسليم الأشخاص المحتجزين إلى السلطات القضائية الملائمة، والطرده وقطع الاجتماعات السلمية وحلها، وإساءة معاملة السجناء والخطف والاحتجاز غير القانوني الشديد والاحتجاز غير القانوني الخفيف، والإعتقال غير القانوني، ضمن أشياء أخرى.

٢٨- ويحدد قانون رعاية الأطفال والشباب، المعروف بالميثاق الأعظم لحقوق الأطفال، حقوق ومسؤوليات الأطفال، وآبائهم، والأسرة ككل، والمجتمع المحلي، والرابطة، والمدرسة، والكنيسة، والدولة، في ضمان الإنماء الملائم. ويوجز التدابير الإدارية والبرامج لرعاية ومعاملة الأطفال ذوي الحالات الخاصة، مثل المعالين، والمهجورين، والمهملين، والأطفال العاملين، والمتخلفين عقليا، والمعوقين بدنيا، والمضطربين عاطفيا، والمرضى عقليا، والمجرمين الشبان.

٢٩- ويكمل قانون العمل الأحكام الدستورية المتصلة بتعزيز السلم الصناعي، والعدالة الاجتماعية، وحماية العمال.

٣٠- والغلبين طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، التي تكفل الحقوق الأساسية الرئيسية لجميع الشعوب، بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الدين أو الجنسية أو الأصل الإجتماعي. وتعتمد الغلبين مبادئ القانون الدولي المقبولة عموما كجزء من قانون البلد. ويمكن التمسك بتلك الصكوك أمام المحاكم الفلبينية وغيرها من المحاكم والسلطات الإدارية، كما يمكن أن تضعها هذه المحاكم والسلطات موضع التنفيذ مباشرة.

٣١- وجميع وكالات الحكومة الفلبينية مسؤولة، بطريقة أو بأخرى، عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. والهيئات الحكومية التي لها ولاية مباشرة على مسائل حقوق الإنسان هي لجنة حقوق الإنسان، وإدارة العدل وتانودبايان (أمين المظالم). فقد أنشأ الدستور لجنة حقوق الإنسان كهيئة مستقلة مخولة السلطات والوظائف التالية: القيام، من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى من أي طرف، بالتحقيق في جميع أشكال

انتهاكات حقوق الإنسان المشتملة على حقوق مدنية أو سياسية؛ واعتماد مبادئها التوجيهية التنفيذية ونظامها الداخلي، والتكليف بالحضور بناء على انتهاك الحرمة لمخالفة هذه المبادئ وهذا النظام وفقا لللائحة المحكمة الداخلية؛ وتوفير التدابير القانونية الملائمة لحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص داخل الفلبين، وكذلك للفلبينيين المقيمين بالخارج، وتوفير التدابير الوقائية وخدمات المساعدة القضائية للمحرومين الذين انتهكت حقوقهم أو يحتاجون إلى حماية؛ وممارسة سلطات الإشراف على السجناء أو المعتقلات أو مرافق الإحتجاز؛ وإنشاء برنامج مستمر للبحث والتعليم والإعلام لتعزيز احترام أولية حقوق الإنسان؛ وتوصية الكونغرس باتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حقوق الإنسان؛ ورصد امتثال حكومة الفلبين للإلتزامات التعاهدية الدولية المتصلة بحقوق الإنسان؛ ومنح الحصانة ضد المحاكمة لأي شخص تكون شهادته، أو ما تحت يده من وثائق أو أدلة أخرى، ضرورية أو ملائمة لتقرير الحقيقة في أي تحقيق تقوم به أو يتم تحت سلطتها.

٣٢- وأنشأت لجنة حقوق الإنسان تدابير قانونية حامية لضمان حقوق الفلبينيين وفقا للمبادئ المجسدة في الدستور والمعاهدات الدولية النافذة في الفلبين. وبالتحديد، تتناول اللجنة فيما تتناول، شكاوى الإعدام، والإختفاء، والإعتقال، والإحتجاز غير القانونيين، والتعذيب.

٣٣- وتؤدي إدارة العدل دورا حيويا في إنفاذ وتعزيز حقوق الإنسان بالعمل من خلال مكاتبها وهيئاتها ولجانها. وهذه تتضمن اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، ودائرة المقاضاة الوطنية، ومكتب التحقيق الوطني، ومكتب الهجرة، ومكتب المدعي العام، ومكتب الوكيل العام.

٣٤- كما يشترك في إنفاذ حقوق الإنسان تانودبايان (أمين المظالم) ووظيفته الرئيسية هي منع إساءة استخدام السلطة من جانب الموظفين والمستخدمين الحكوميين.

٣٥- وهناك عدد من الوكالات الإدارية الأخرى التي تسهّل تنفيذ وإنفاذ حقوق الإنسان، مثل إدارة العمل والإستخدام التي تعمل على حماية حقوق العمال والنهوض برفاهيتهم. وينسق مجلس رعاية الأطفال تنفيذ جميع القوانين المتصلة بتعزيز رعاية الأطفال والشباب ووضعها موضع التنفيذ من جانب الإدارة التنفيذية.

٣٥- كما توجد منظمات غير حكومية تعمل في ميدان حقوق الإنسان. وهذه تتضمن فرقة عمل المحتجزين، والرابطة الفلبينية للمدافعين عن حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية - فرع الفلبين، والهيئات الرئيسية المدافعة عن حقوق الإنسان هي المؤسسة الدولية للدفاع عن الأطفال - فرع الفلبين، ولجنة غابرييلا للأسرة والطفل، وسالينلاهي.

## رابعاً - الإعلام والدعاية

٢٧- تم الإضطلاع بأنشطة محددة للنهوض بالوعي لدى السلطات ذات الصلة بالموضوع ولدى الجمهور بشأن حقوق الفرد كما هي واردة في شتى صكوك حقوق الإنسان. وأجريت حملات للإعلام العام وبرامج تدريبية وحلقات دراسية.

٢٨- وقامت لجنة حقوق الإنسان، بالتعاون مع إدارة التعليم والثقافة والرياضة، بوضع مواد تعليمية عن حقوق الإنسان لإدراجها في المناهج الدراسية الابتدائية والثانوية.

٢٩- وأصدرت اللجنة عدداً من المنشورات بما في ذلك كتاب تمهيدي حول حقوق الإنسان باللغتين الفلبينية والانكليزية. كما يجري إعداد مواد مطبوعة أخرى مثل الملصقات والكتيبات، وتوزيعها في جميع أنحاء البلد. وأجرت اللجنة أيضاً سلسلة من المشاورات والحوارات مع الوكالات الحكومية، وكذلك المنظمات غير الحكومية، للمساعدة على تعزيز مفهوم حقوق الإنسان.

٤٠- وأدمجت مواضيع حقوق الإنسان في التدريب النظامي أثناء الخدمة للقوات المسلحة الفلبينية وللشرطة الوطنية الفلبينية.

٤١- كما قامت المنظمات غير الحكومية بإعداد مواد إعلامية وتعليمية عن حقوق الإنسان مثل الكتب التمهيدية، والملصقات، والكتيبات، والرسائل الإخبارية، وغيرها من المنشورات.